



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights



إيران.. مقصلة الإعدام لا تستثني أحدًا

إعداد:

كارولين كمال - شريف عبد الحميد

في ضوء بواغث القلق المتنامية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام والزخم الذي يدعم الاتجاه نحو إلغائها، خصص المجتمع الدولي يوم 10 أكتوبر من كل عام للدعوة إلى وقف وإلغاء تنفيذ عمليات الإعدام. حيث أن الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة هما الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتشكل عقوبة الإعدام انتهاكاً صريحاً لهذه الحقوق. فعقوبة الإعدام عقوبة قاسية ولاإنسانية ومهينة ولا ينبغي تطبيقها أبداً في أي مكان وبصرف النظر عن الأسباب أو طبيعة الجريمة أو براءة الشخص من عدمها أو أسلوب الإعدام المتبع.

وعلى الرغم من أن هناك اتجاهاً عالمياً متزايداً نحو إلغاء عقوبة الإعدام، حيث علقت 82% من دول العالم العمل بها أما عن طريق القانون أو الممارسة العملية أو ألغتها بالكامل، ظل الموقف الرسمي للنظام الإيراني مشجعاً لاستمرار العمل بالعقوبة، مع انتهاك منهجي ل ضمانات المحاكمات العادلة. حيث تحتل إيران المركز الثاني عالمياً من حيث إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها بحق المواطنين عن جرائم متعددة، بعضها لا يمثل جرائم "أشد خطورة" كما وصفها القانون الدولي، متمكناً بذلك الموائيق والاتفاقيات الدولية والتي تسمو على قوانينها الوطنية فيما يخص أحكام الإعدام. كما تحتل إيران المركز الأول من حيث إصدار أحكام الإعدام بحق الأطفال القصر، وهو ما يعتبر انتهاكاً آخر لاتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها إيران في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. وتري مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان إن الحكومة الإيرانية لازالت تقوم بعمليات إعدام جماعية وعلى الملأ حتى يُثار الرعب والخوف في نفوس المواطنين من أجل أن تخف حدة الاحتجاجات والمظاهرات ضدها، خاصة مع ارتفاع حدة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها في السنوات الأخيرة.

ومن ثم يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الاحكام الصادرة بعقوبة الإعدام - التي تأخذ طابع سياسي - منذ عام 2013 وهو العام الذي وصل فيه حسن روحاني إلى الحكم، مركزاً على إعدامات القصر والنساء والمعارضين السياسيين والأقليات.

عقوبة الإعدام في القانون الإيراني

تنقسم الجرائم التي تخضع لأحكام الإعدام في القانون الإيراني إلى ثلاث فئات وهم "القصاص، الحد، التعزير"، حيث القصاص يعنى الانتقام ويكون بالمثل فمن قتل يُقتل ويشارك في كثير من الأحيان أسرة الضحية في تنفيذ الحكم على الجاني ولا يعفو عن الجاني غير أسرة المجني عليه. بينما الحدود هي ما تُطبق على الجرائم السلوكية المتعلقة بالجنس والدين والمجتمع وغيره، وتعتبر أكثر الجرائم الموجهة للمحكوم عليهم بالإعدام. بينما التعزير مرتبطة بالجرائم التي لم يتم تحديد عقوبتها وهي محظورة بموجب الشريعة الإسلامية.¹

هناك العديد من الجرائم التي يحكم عليها القانون الإيراني بالإعدام أغلبها يتعلق بسلوكيات الأفراد التي يصفها القانون الإيراني بأنها مُحرمة ووجب على الدولة قتل مرتكبيها. وقد توسعت الجرائم التي يتم فيها الحكم بالإعدام في تعديل عام 2013، خصوصا في الجرائم المتعلقة بالأمن القومي والإرهاب. ومن مجموع الجرائم التي يتم فيها الحكم بالإعدام ما ورد بقانون العقوبات الإسلامي، حيث يتناول الجزء الثاني من الباب الثاني عددا من الجرائم التي يطبق عليها الإعدام فيما يُعرف بالحدود وهي:

جرائم تتعلق بالأفعال الجنسية، فوفقاً للمادة 224، فإن حد الإعدام يُطبق في حالة زنى المحارم وزنى المسلمة مع غير المسلم، الخيانة الزوجية والاعتصاب الجنسي. في حالة ممارسة الزوج شذوذا جنسيا مع شخص آخر بالعنف أو كان الشاذ جنسيا من غير المسلمين يكون الحكم عليهم بالإعدام كما ورد في المادة 234.

كذلك الجرائم المتعلقة بازدراء الدين الإسلامي وسب النبي والأئمة الأثنى عشر، حيث يكون عقوبة المتهم فيها بالإعدام وفقا للمادة 262. وفي بعض حالات السرقة، حيث نصت الفقرة الرابعة من المادة 278 على الحكم بالإعدام إذا قام أحدهم بالسرقة للمرة الرابعة.

وتعد جريمتا "إفساد الأرض" و"محاربة الله" من الجرائم الشائع توجيهها إلى المتهمين، إذ توصف الجريمتين بشكل واسع وفضفاض وغير محدد في القانون الجزائي الإيراني مما يترك للقاضي حرية توصيف الجريمة وتصنيفها. ففيما يتعلق بـ "محارب الله" عرّفته المادة 279 بأنه "من يرفع السلاح على الآخرين بهدف ترويعهم وإثارة الخوف والإرهاب". ويكون الحكم على المحارب في بعض الحالات وفقا للمادة 282 بالإعدام شنقا أو صلبا وقد يكون النفي أو قطع الأطراف بناء على ما يقرره القاضي. كذلك تُعرّف المادة 286 "المفسد في الأرض" بأنه "أي شخص يرتكب جنائية على نطاق واسع ضد الآخرين، والجرائم ضد الداخلية أو الأمن الدولي للدولة، ونشر

¹ Cornell Center on the Death Penalty Worldwide. Cornell University Law School. shorturl.at/bqvFO

الأكاذيب، تعطل النظام الاقتصادي للدولة، والحرق العمد وتدمير الممتلكات، وتوزيع المواد السامة والمواد البكتيرية والخطرة، وإنشاء، أو الدعوة إلى أماكن الفساد والبغاء، بما يهدد استقرار الدولة وانعدام الأمن بها، أو يسبب أضراراً بالغة للأشخاص أو الممتلكات العامة أو الخاصة، أو يتسبب في نشر الفساد والدعارة على نطاق واسع." كما يُحكم بالإعدام على أي جماعة مسلحة تحتج ضد الدولة بناء على ما ورد بالمادة 287.²

وفقاً لقانون مكافحة المخدرات فهناك بعض الحالات التي يُحكم فيها بالإعدام لحيازة الكوكايين بنسب محددة، وقد تم تعديل القانون في عام 2018 ورفع تلك النسب غير إنها لم تقم بإلغاء عقوبة الإعدام نهائياً في مثل هذه الجرائم.

وتتعدد طرق الإعدام في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي الأغلب لم تحدد نصوص القانون طريقة الإعدام التي تُنفذ. ولكن يعد الإعدام شنعاً الأكثر شيوعاً وفي حالات أخرى ينص على الرجم كعقوبة محتملة دون الإلزام باستخدامه، حيث تنص المادة 225 من قانون العقوبات، فيما يخص عقوبة الزنا، أن ينفذ في المتهمين حكم الإعدام بالرجم على أنه إذا حكمت المحكمة ورئيس السلطة القضائية بأنه "من غير الممكن" في حالة معينة تنفيذ الرجم، يمكن إعدام الشخص بأسلوب آخر.³ وفيما يتعلق بجرائم التعزير فإن القضاة يعودون في الحكم عليها إلى الشريعة مما يجعل الحكم خاضع لمدى فهم القاضي لنصوص الشريعة وتفسيره لها.⁴ وعلى الرغم من إن إيران طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث صدقت عليه عام 1975، مما يلزمها بما ورد في المادة (6) الخاصة بعقوبة الإعدام والتي تؤكد على أن يحكم بعقوبة الإعدام على الجرائم الأشد خطورة بما لا يخالف أحكام هذا العهد التي لم تضمن الجرائم الوارد ذكرها في قانون العقوبات الإيراني الصادر عنها أحكام بالإعدام. مما يشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام هذا العهد. هذا بالإضافة إلى عدم وضوح بعض النصوص من حيث أحكام الإعدام والتي تُترك لتفسير القضاة لنصوص الشريعة، الأمر الذي يجعل للأهواء والتفسيرات الشخصية لرجال الدين اليد العليا لإصدار أحكام الإعدام في إيران. كما أن إيران لم توقع حتى الآن على البروتوكول الإضافي الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.⁵

² Iranian Penal Code 2013.

³ Cornell Center on the Death Penalty Worldwide. Cornell University Law School. shorturl.at/bqvFO

⁴ Ibid

⁵ TreatyBody Internet. Accessed July 22, 2019. <http://tiny.cc/rv429y>

شعب تحت مقصلة الاعدام

في ديسمبر 2014، قُدم للجمهورية الإسلامية الإيرانية 291 توصية في جلسة الاستعراض الدوري الشامل، من بينهم 33 توصية خاصة بأحكام الإعدام تنوعت ما بين الدعوة لإلغاء عقوبة الإعدام والنظر في إمكانية الانضمام للبروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف لإلغاء عقوبة الإعدام، وكذلك توصية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم الخاصة بالأفعال الجنسية وإلغاء الرجم كوسيلة للإعدام، وتوصيات أخرى بشأن من هم دون الثمانية عشر لوقف حكم الإعدام الصادر في حقهم، وقد رفضت السلطات الإيرانية جميع هذه التوصيات دون استثناء⁶.

على صعيد آخر استمرت أحكام الإعدام بحق مئات المواطنين منذ عام 2014 وحتى وقتنا هذا، حيث يتم تنفيذها أمام المازّة على مرأى ومسمع من الجميع. بالإضافة إلى كون هذه الجرائم يتم الحكم فيها من خلال محاكم ثورية غير عادلة وبعضها يكون سرياً. وقد لوحظ أنه منذ إجراء التعديلات في قانون العقوبات الإيراني عام 2013، فإن أغلب الأحكام الصادرة بالإعدام صدرت بحق متهمين في قضايا لها علاقة بالمخدرات وزعزعة الأمن القومي للدولة.

ويصعب حصاد أعداد من تم بحقهم تنفيذ أحكام الإعدام في إيران، حيث تتباين في الأغلب الأرقام الرسمية التي تعلنها الحكومة عن ما ترصده المنظمات الدولية والحقوقية. ففي عام 2014 وحده أعلنت الحكومة عن تنفيذ حكم الإعدام بحق 289 سجيناً في حين أن العدد المتوقع والمرصود من قبل المنظمات يُقدر بضعف ما أعلنته الحكومة.⁷ ورُصد أكثر من 977 حالة إعدام في عام 2015.⁸

في عام 2016 تناقصت أعداد المعدومين حيث وصلت إلى 567 في حين أن الحكومة أعلنت عن 232 حالة إعدام فقط.⁹ ورُصدت 507 حالة إعدام في عام 2017. وقد تناقصت أحكام الإعدام في عام 2018 بواقع النصف مقارنة بـ 2017 ويرجع ذلك بسبب التعديلات التي أدخلت على قانون مكافحة المخدرات والوقف المؤقت لعمليات الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات الذي تم تعديله في نوفمبر 2017، حيث تم رفع كمية المخدرات التي يُحكم على حائزها بالإعدام الإلزامي. وتم تنفيذ القانون بأثر رجعي فسمح للأشخاص المحكوم عليهم

⁶IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF) Second Review Session 20. <http://tiny.cc/5z429y>

⁷ Death Sentences and Executions 2014. Amnesty International report. Pp 45- 48. https://www.amnestyusa.org/pdfs/DeathSentencesAndExecutions2014_EN.pdf

⁸ Death Sentences and Executions 2015. Amnesty International report. P 48. <https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT5034872016ENGLISH.PDF>

⁹ Death Sentences and Executions 2016. Amnesty International report. P 48. <https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT5057402017ENGLISH.PDF>

¹⁰ Death Sentences and Executions 2017. Amnesty International report. P 23 <https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT5079552018ENGLISH.PDF>

بالإعدام بتهمة ارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات لطلب مراجعة أحكام الإعدام الصادرة بهدف تخفيفها.¹¹ ولكن تُثار الشكوك حول مدى إمكانية المتهمين من طلب تعديل الحكم بناء على القانون الجديد، حيث أن أغلبهم ينتهي إلى جماعات مهمشة ومضطهدة بالفعل في إيران.¹²

في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي أصدرت خلالها السلطة القضائية ما لا يقل عن 350 حكماً بالإعدام ونُفذ على الأقل 110 حكماً بالإعدام بالتزامن مع ارتفاع حدة الاحتجاجات الشعبية.¹³ وتواجه إيران تنديدات دولية مستمرة بشأن أحكام الإعدام الصادرة فيها باعتبار أن قوانينها الوطنية مجحفة ولا تخضع لما ورد بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى تعرض فئات مستضعفة عدة لأحكام الإعدام بشكل كبير عن جرائم لا تعتبر "أشد خطورة" بالنسبة لما ورد بالقانون الدولي. وأكثر هذه الفئات يكون من الأطفال القُصر، النساء، الأقليات والمعارضين السياسيين الذين يواجهون اتهامات تتعلق بزعزعة أمن الدولة واستقرارها فيما يُعرف "بالفساد في الأرض" أو يتم توجيه اتهامات تتعلق بازدياد الدين فيما يُعرف "بالمحاربة". ويتعرض أغلب المحكومين عليهم بالإعدام إلى التعذيب الوحشي لإجبارهم على الاعتراف بجرائم يقتضي الحكم فيها بالإعدام كالإغتصاب والتجسس وحيازة مخدرات وغيرها.

1. أحكام الإعدام على الأطفال القُصر:

تصدر إيران المرتبة الأولى من حيث إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام بحق الأطفال القصر، حيث يختلف القانون الإيراني عن القوانين الدولية التي تحدد انتهاء مرحلة الطفولة بالثمانية عشر عاماً. فوفقاً للمادة 1210 من قانون الأحوال الشخصية الإيراني فإن مرحلة الطفولة تنتهي عند تسع سنوات للأنثى وخمسة عشر سنة للذكور، ما يعني خضوع من يبلغون هذا السن لقوانين البالغين التي يجوز فيها الحكم بالإعدام على مرتكبها.¹⁴ وهذا يتنافى مع الفقرة الخامسة من المادة السادسة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صدقت عليه إيران وينص على عدم جواز تنفيذ حكم الإعدام على من هم دون الثمانية عشر. بالإضافة إلى ما ورد باتفاقية حقوق الطفل التي نصت في مادتها الـ 37 على "عدم فرض عقوبات الإعدام والسجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً".¹⁵

¹¹ "BBC News Arabic. Iran: Amendment to the Narcotics Act may save a holiday from preparation" BBC News. January 10, 2018. Accessed July 22, 2019.

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42634665>

¹² "BBC News Arabic. Op cit.

¹³ النظام الإيراني بعدم 110 أشخاص على الأقل خلال الأشهر الستة الماضية، تاريخ النشر: 3 يوليو 2019، تاريخ الدخول: 21 يوليو 2019. shorturl.at/dfDFT.

¹⁴ THE CIVIL CODE OF THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN. p 118. <https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/ir/ir009en.pdf>

¹⁵ اتفاقية حقوق الطفل. https://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

وقد سجلت إيران مئات الإعدامات الصادرة بحق أطفال قُصّر دون الثمانية عشر وقت ارتكاب الجريمة وصدور الحكم، وتم سجنهم لقرباثة عقد من الزمن. وعلى الرغم من التعديلات التي تمت في قانون العقوبات في عام 2013، حيث مُنح للقضاة صلاحيات تقديرية لأجل تفادي الحكم بالإعدام على الأطفال الذين ارتكبوا جرائمهم في ظروف خاصة ودون أن يكونوا على دراية بما يحصل حولهم، لكن هذا الإجراء لم يُحسن من أوضاع الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم في إيران¹⁶.

كما صدر حكما يقضي بأن جميع الأفراد الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بحقهم بسبب الجرائم المرتكبة وأعمارهم تقل عن 18 عامًا يمكنهم تقديم طلبات المراجعة القضائية إلى المحكمة العليا، غير أن هذا لم يغير من الواقع شيء حيث تستمر السلطات الإيرانية في تنفيذ حكم الإعدام بحق الأطفال القصر، مضربة بعرض الحائط الاتفاقيات والمواثيق الدولية. خاصة وأن المادة 91 من قانون العقوبات المعدل يقضي بإعدام المذنبين الأحداث بموجب القصاص والحدود، ما لم يثبت أن الجاني الحدث لم يفهم طبيعة الجريمة أو عواقبها، أو إذا كانت هناك شكوك حول القدرة العقلية للجاني.

فمنذ أن تولى الرئيس الإيراني حسن روحاني الحكم في عام 2013 حتى نهاية عام 2017 تم رصد 34 حالة إعدام للأطفال القصر تحت 18 عامًا.¹⁷ ففي عام 2015 تم الحكم على ستة بالإعدام وتنفيذ حكم إعدام بحق أربعة آخرين ارتكبوا جرائم وهم دون الثمانية عشر من بينهم الطفل "صمد زهابي" الذي أُعدم سرا في السجن على خلفية اتهامه بقضية قتل قبل بلوغه ثمانية عشر عامًا دون أن يتم إعلام ذويه بتنفيذ حكم الإعدام.¹⁸ في الوقت الذي رُصد فيه تنفيذ 61 حالة إعدام للقصر منذ مطلع عام 2018 حتى منتصف العام الحالي، في حين ينتظر 85 طفلا على الأقل دورهم لتنفيذ حكم الإعدام فيهم.¹⁹ ويتعرض أغلب المتهمين للتعذيب والوحشية داخل السجن لإجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يقوموا بها، خصوصا فيما يتعلق بجرائم الاغتصاب.

الجدير بالذكر أن أربع حالات على الأقل من المحكوم عليهم بالإعدام ارتكبوا جرائم وهم دون الثمانية عشر تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم عام 2017. ففي أغسطس 2017، تم تنفيذ حكم الإعدام على "رضا طاجيكي"، الذي تم القبض عليه في عمر الخامسة عشر بتهمة الاغتصاب وحُكم عليه بالإعدام وهو في سن السادسة عشر، على الرغم من أن الكشف الطبي أوضح عدم بلوغ الطفل وهو في عمر الخامسة، وهو ما يمثل انتهاكا واضحا

¹⁶ "أطفال إيرانيون تحت مقصلة إعدام الملاي" .. "زينب" اغتُصبت وقُطف رأسها والحالات 5، سبق، تاري النشر: 13 أكتوبر 2018، تاريخ الدخول: 21 يوليو 2019، <https://sabq.org/KBvRDH>

¹⁷ تقرير لرصد حقوق الانسان عن الاعدامات في إيران لعام 2018، تاريخ النشر: 11 أكتوبر 2018، تاريخ الدخول: 23 يوليو 2019 shorturl.at/aks57

¹⁸ إيران مناشدة لإنقاذ حياة 4 سجناء كانت أعمارهم دون 18 عاما أثناء ارتكاب الجريمة المنسوبة إليهم، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، shorturl.at/rwELP

¹⁹ جاويد رحمان: انتهاكات حقوقية واسعة ضد محتجين ومعارضين في إيران، تاريخ النشر: 1 مارس 2019، تاريخ الدخول: 23 يوليو 2019، shorturl.at/cxKX7

لنصوص القانون الدولي.²⁰ ولا يتم إبلاغ المتهمين من القُصّر وذويهم بحقهم في مراجعة الحكم في القضية عند بلوغ الثمانية عشر عاماً.

ويُرى على الأقل سبع حالات إعدام لأطفال قُصر لعام 2018، نُفِذَ خلالها أحكام إعدام الأطفال بشكل سري، ففي 30 يناير 2018 تم إعدام علي كاظمي، على خلفية اتهامه بالقتل وهو في الخامسة عشر من عمره، ولم يتم إبلاغ عائلته ومحاميه بتنفيذ حكم الإعدام. وفي نفس الشهر تم إعدام أمير حسين بورجعفر بتهمة اغتصاب وقتل طفلة عمرها 3 سنوات عندما كان عمره 16 عاماً.²¹

ومنذ بداية العام الحالي رُصدَ حالي إعدام وهما مهدي صهريبار وأمين صدغات على خلفية اتهامهما بالسرقة والاعتصام بعد تعرضهما للتعذيب لإجبارهما على الاعتراف بارتكاب الجريمة، وقد تم جلدتهما ثم أُعدمَا سرا في 25 إبريل 2019. وقد تم اعتقالهما منذ عام 2017، حيث كانا يبلغان من العمر 15 عاماً ولم يتم إعلام ذويهما بتنفيذ حكم الإعدام. وعلى الرغم من أن مهدي صهريبار كان يعاني من إعاقة ذهنية وقضى ما يقرب من العشر سنوات في مراكز التعليم الخاصة إلا أن المادة 91 المعدلة من قانون العقوبات الإيراني لم يتم تطبيق نصه عليه لكونه غير مدرك لخطورة الجريمة.²² كما ينتظر ما يزيد على المئة متهم من القُصّر أحكاماً بالإعدام في السجون الإيرانية وفقاً لما ورد بالتقارير المحلية.

وبتنفيذ عمليات الإعدام هذه تظهر السلطات الإيرانية مدى ازدراءها المشين لحقوق الإنسان. حيث يحظر القانون الدولي، ويشمل ذلك "اتفاقية حقوق الطفل" التي وقعت عليها إيران كدولة طرف، حظراً مطلقاً استخدام عقوبة الإعدام ضد الجرائم التي يرتكبها أشخاص وهم دون سن 18 عاماً. كما يقيد القانون الدولي تطبيق عقوبة الإعدام على نحو لا يجيز إنزالها إلا بمرتكبي "أشد الجرائم خطورة"، بما يشير إلى جرم القتل العمد.

2. إعدام النساء:

فضلاً عن كون المرأة الإيرانية مضطهدة وتعاني العنصرية والتمييز في القانون والدستور الإيراني الذي يحدد سن البلوغ للأنثى في عمر التسع سنوات مما يجعلها مسئولة المسؤولية الكاملة أمام القضاء، فإنها أيضاً تتعرض لإعدامات عدة لأسباب لا تشكل جرائم "أشد خطورة" كما تنص المواثيق والاتفاقيات الدولية.

²⁰ Iran Executes Man Arrested at 15 Despite Commitment to Stop Executing Juveniles. Center for Human Rights in Iran. August 10, 2017. shorturl.at/eflL2

²¹ "هيومن رايتس ووتش" تطالب إيران بوقف إعدام الأطفال، CNN العربية، تاريخ النشر: 7 فبراير 2018، تاريخ الدخول: 21 يوليو 2019، <https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/02/07/iran-executions-hrw>

²² UN Calls on Iran to Stop Executing Juvenile Offenders. Center for Human Rights in Iran. shorturl.at/fhA29.

فمنذ تولى حسن روحاني مقاليد الحكم في عام 2013، تم الإعلان عن صدور أكثر من 90 حكم إعدام بحق نساء، وهذا بخلاف ما لم يتم الإعلان عنه وتم تنفيذه سراً. ويُسجل عشرات الحالات من إعدام النساء ومنهم أيضاً قاصرات، أغلبهن محكوم عليه بالإعدام عن جرائم سرقة وهروب من المنزل والبعض منها متعلق بجرائم قتل.

وتعيش أغلب النساء ظروفاً قاسية في السجن ويتعرضن للتعذيب لإجبارهن على الاعتراف لما يُنسب إليهن من الجرائم. وفي خلال الخمس سنوات الماضية، أُعتبر عام 2015 الأعلى في تنفيذ أحكام إعدام، تم الإعلان عنها بحق النساء، حيث وصل عددهن 15 امرأة بخلاف ما لم يتم الإعلان عنه ونُفذ سراً من الإعدامات. ويدين القضاء الإيراني الضحية في أحيان كثيرة، خاصة النساء المغتصابات، ففي عام 2014 تم تنفيذ حكم الإعدام على ريحانة جباري (26 عاماً) بعد اتهامها بقتل ضابط استخبارات سابق حاول اغتصابها. وعلى الرغم من تنديدات المجتمع الدولي وإدانة المنظمات الحقوقية بحكم الإعدام إلا أنه نُفذ.²³

وفي ديسمبر من نفس العام تم إعدام امرأة تدعى ناهيد غياثوند بعد أن تم اعتقالها لمدة ثلاث سنوات على خلفية قضية تجارة مخدرات أُتهمت فيها مع زوجها الذي تم إطلاق سراحه بكفالة وغادر البلاد بينما تم إعدامها لنفس الجريمة.²⁴ وقد تم رصد عدداً من الفتيات القاصرات اللاتي صدر بحقهن أحكاماً بالإعدام عن جرائم تم ارتكابها من قبلهن في عام 2016، حيث أن فتاة تدعى مهسا تبلغ من العمر 17 عاماً، حُكم عليها بالإعدام لهروبها مع شاب رفض والدها تزويجها له. وفتاة أخرى تدعى سجاوند حُكم عليها بالإعدام، حيث وُجد في المنزل كميات كبيرة من الكوكايين منسوبة لوالدها لكن الشرطة القت القبض عليها، حيث كانت بمفردها.²⁵ ومن أبرز حالات الإعدام "زينب سكاوند" التي أُعدمَت يوم 3 أكتوبر 2018، على خلفية اتهامها بقتل زوجها الذي تزوجته وهي تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً بسبب فقر عائلتها. على الرغم من إجبارها على الزواج وتعرضها للعنف المنزلي على يد زوجها وارتكابها للجريمة في سن دون الثمانية عشر إلا أن حكم الإعدام صدر بحقها بشكل إلزامي.²⁶

وفي 13 نوفمبر من نفس العام تم تنفيذ حكم الإعدام بحق امرأة كردية تدعى شرارة إلياسي بعد محاكمتها على قتل أحد الأشخاص على الرغم من ارتكاب زوجها للجريمة إلا أنها أُدينَت.²⁷ وفي يونيو من العام الحالي، تم تنفيذ حكم إعدام بحق امرأة تدعى فاطمة نصاري اعترفت بمسئوليتها عن جريمة قتل ارتكبتها ابناً بعد أن تم

²³ Iran's hanging of Reyhaneh Jabbari condemned. 25 October 2014. Accessed on 23 July 2019. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-29769468>

²⁴ النشرة الشهرية للجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، تاريخ النشر: 29 ديسمبر 2014، تاريخ الدخول: 2019، <https://women.ncr-iran.org/category/monthlies/page/6/>

²⁵ ذي جاردان: "فتيات قاصرات ينتظرن الإعدام في إيران.. والعالم صامت، تاريخ النشر: 11 يناير 2016، تاريخ الدخول: 22 يوليو 2019، <http://gate.ahram.org.eg/News/839986.aspx>

²⁶ لجنة المرأة في المجلس القومي للمرأة الإيرانية، إعدام زينب سكاوند في سجن أرومية المركزي، تاريخ النشر: 3 أكتوبر 2018، تاريخ الدخول: 21 يوليو 2019، shorturl.at/kqrCQ

²⁷ في تواصل لقمع الأقليات.. إيران تعدم فتاة كردية، إرم نيوز، تاريخ النشر: 14 نوفمبر 2018، تاريخ الدخول: 24 نوفمبر 2019، <https://www.ereemnews.com/news/world/1569698>

سجنها مدة 11 عاماً.²⁸ هذا بالإضافة إلى عشرات الحالات التي يتم اعتقالها والحكم عليها بالإعدام على الهوية أو المعارضة السياسية. وأغلب حالات الإعدام التي تطال المرأة الإيرانية تتم بعد محاكمات غير عادلة وعدم السماح للمتهمات بالتواصل مع محامين.

3. إعدامات على أساس الهوية:

يتعرض الألاف من المعارضين السياسيين والاقليات في إيران لعقوبة الإعدام بتهمة واهية لمعارضتهم للنظام الملالي في إيران، حيث يتم اتهام عدد كبير من المعارضين بجريمة "الفساد في الأرض" وهي فضفاضة وغير واضحة في قانون العقوبات الإيراني، حيث يسمح للقضاة بإصدار أحكاماً بالإعدام على مرتكبيها، وكثيراً ما تلجأ الحكومة الإيرانية إلى تنفيذ الإعدامات علانية حتى تثير الرعب في المواطنين وتمنعهم من الاحتجاجات خاصة في السنوات الأخيرة من العام الماضي مع ارتفاع حدة الأزمة الاقتصادية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية على إيران.²⁹

في أغسطس 2016، تم تنفيذ أحكام إعدام بحق 29 من السجناء السياسيين بالتزامن مع ذكرى قمع السجناء السياسيين على يد أجهزة الأمن الإيرانية في أواخر ثمانينات القرن الماضي.³⁰ وعلى الرغم من تنديدات المنظمات الدولية والمطالبات بوقف حكم الإعدام، غير أن السلطات الإيرانية لم تبالي ونفذت حكم الإعدام. وفي سبتمبر 2018، تم إعدام 9 سجناء سياسيين من بينهم رامين حسين بناهي وزانيار مرادي ولقمان مرادي، دون إطلاع عائلاتهم ومحامينهم بتنفيذ الحكم.³¹

كما يتعرض الأقليات في إيران إلى الاضطهاد الممنهج ويتم إعدامهم على أساس الهوية على الملأ للردع والمنع من أي احتجاج سياسي. ولا تستمر محاكماتهم أكثر من 30 دقيقة ونادراً ما يتم السماح للمتهمين بالتواصل مع محامينهم. يُذكر أنه في خلال شهر يونيو 2014 تم الحكم بالإعدام على 33 كردياً دفعة واحدة بعد محاكمتهم خلال دقائق بشكل سري غير مُعلن.³² وفي نفس العام تكرر الأمر نفسه، عندما تم الحكم بإعدام 27 داعية وشيخاً سنياً "لمجرد قيامهم بممارسة الشعائر الدينية وتعليم القرآن".³³ وقد تم إعدام عشرات الكُتّاب والفنانين

²⁸ Unjustified sentenced and brutal treatments of women in Iran prisons. Monthly Report. National Council of Resistance of Iran. p 1. <https://women.ncr-iran.org/wp-content/uploads/2019/07/Monthly-report-June-2019-EN.pdf>

²⁹ لتشديد أجواء الرعب والخوف.. إعدامات على الملأ في إيران، سكاى نيوز، تاريخ النشر: 22 نوفمبر 2018، تاريخ الدخول: 24 يوليو 2019، <https://urlz.com/3xXhg>

³⁰ في تواصل لقمع الأقليات.. إيران تعدم فتاة كردية، مرجع سبق ذكره.

³¹ التقرير الشهري لانتهاك حقوق الإنسان في إيران. سبتمبر 2018، منظمة مجاهدي خلق، تاريخ النشر: 4 أكتوبر 2018، تاريخ الدخول: 24 يوليو 2019، <https://urlz.com/wU1td>

³² Halt Execution of 33 Sunnis, Request Rights Groups. 20 June 2014. Accessed date: 23 July 2019. <https://www.iranhumanrights.org/2014/06/halt-sunni-executions/>

³³ إيران.. بلد المشائق المعلقة، سكاى نيوز، تاريخ النشر: 3 يناير 2016، تاريخ الدخول: 24 يوليو 2019، <https://urlz.com/H8xFV>

والشعراء معارضين للحكم الملالي، خاصة ممن ينتمي إلى أقليات مذهبية وعرقية منهم الشاعر هاشم شعباني الأحوازي الذي تم إعدامه عام 2014م.³⁴

وفي عام 2015 تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 6 نشطاء سنة من الكرد الإيرانيين، وهم حامد أحمدي وكمال ملائي وجمشيد دهقاني وجهانغير دهقاني وصادق محمدي وهادي حسيني، بتهمة لا تختلف كثيرًا على خلفية الاتهام بالانضمام لجماعات تكفيرية.³⁵ ففي الثاني من شهر أغسطس 2016 تم تنفيذ أحكام إعدام جماعية بحق 25 سجينًا سياسيًا من السنة. وفي وقت لاحق من الشهر ذاته تم إعدام أخين وابن عمهما بتهمة "الحرابة وإفساد في الأرض" بعد تعرضهم للتعذيب والحبس الانفرادي لإجبارهم على الاعتراف بما نُسب لهم من اتهامات.³⁶ وواصلت إيران إعدامها للأقليات غير الفارسية بشكل جماعي خلال عام 2017، ففي شهر يوليو تم إعدام 24 سجين بعد عرضهم على محاكم ثورية على خلفية اتهامات تتعلق بالاتجار بالمخدرات، والإفساد في الأرض، ومحاربة الله. من بين من تم تنفيذ الإعدام بحقهم زوجين "جعفر سعدانلو" وزوجته.³⁷ وتكررت الحادثة في سبتمبر من نفس العام عندما أعدموا ³⁹ سجين من غير الفرس على الملأ في مدن إيرانية مختلفة من بينهم امرأتين وقاصر على خلفية نفس اتهامات بسب الرسول والقتل وإفساد في الأرض.³⁸ تكرر الأمر في شهر أكتوبر من نفس العام بإعدام 19 متهما على الملأ في أقاليم الأقليات على خلفية اتهامات مختلفة أبرزها سب الرسول.

وكان النصيب الأكبر من الاتهامات موجّهًا لسجناء من بلوشستان التي يقطن أغليبتها السنة. وفي سبتمبر 2018 تم إعدام الكردي كمال أحمد نجاد على خلفية اتهامات سياسية تحت مسمى "إفساد الأرض".³⁹ ويتعرض مواطنون إيرانيون للتنكيل بهم وإعدامهم على خلفية توجيه اتهامات تهديد الأمن القومي كالتجسس، ففي 22 يوليو 2019 صدر حكما بالإعدام على 17 مواطنا بتهمة التخابر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية دون وجود دلائل فعلية على التجسس غير ما صرّحت به المنصات الإعلامية الإيرانية عن الوصول للمتهمين لدى تقديمهم للحصول على التأشيرة الأمريكية، في حين نفى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تلك الاتهامات.⁴⁰

³⁴ الأندبندنت: عار إعدام المعارضين شنقا في إيران، دنيا الوطن، تاريخ النشر: 13 فبراير 2014، تاريخ الدخول: 24 يوليو 2019،

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/02/13/495606.html>

³⁵ رقم قياسي يحققه إيران... إعدام كل أربع ساعات، كردستان tv، تاريخ النشر: 9 سبتمبر 2018، تاريخ الدخول: 24 يوليو 2019، <https://urlzs.com/a8nGQ>

³⁶ المعارضة الإيرانية تدين إعدام 3 ناشطين أهوازيين، العربية، تاريخ النشر: 18 أغسطس 2016، تاريخ الدخول: 23 يوليو 2019، <https://urlzs.com/PPrtD>

³⁷ إيران تنفذ حكم الإعدام بـ 24 سجين في 7 أيام، وكالة نَسْرُ الأنباء، تاريخ النشر: 8 يوليو 2017، تاريخ الدخول: 24 يوليو 2019، <https://tustar.net/7047>

³⁸ إيران تنفذ حكم الإعدام بـ 24 سجين في 7 أيام، تاريخ النشر: 4 أكتوبر 2017، تاريخ الدخول: 23 يوليو 2019، <https://tustar.net/7282>

³⁹ التقرير الشهري لانتهاك حقوق الإنسان في إيران، سبتمبر 2018، مرجع سبق ذكره.

⁴⁰ ترمب ينفي اعتقال إيران جواسيس للمخابرات الأمريكية، العربية، تاريخ النشر: 22 يوليو 2019، تاريخ الدخول: 22 يوليو 2019، <https://urlzs.com/dSwEn>

التوصيات

- مراجعة القوانين المتعلقة بعقوبة الإعدام في التشريعات والقوانين الإيرانية، خاصة التي تحتوي على مصطلحات فضفاضة، لتتماشي مع المعايير الدولية.
- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي لم تنضم إليها حتى الآن، وخاصة البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والهادف لإلغاء عقوبة الإعدام.
- تعديل المادة 1210 من قانون الأحوال الشخصية الإيراني، لرفع مرحلة الطفولة إلى 18 عاماً ليتوافق مع ما ورد بالمعاهدات الدولية وخاصة ما ورد في الفقرة الخامسة من المادة السادسة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن عدم جواز تطبيق عقوبة الإعدام على من هم دون 18 عاماً.
- يجب على الحكومة الإيرانية مراجعة موقفها من عقوبات جرائم "الحدود" لما تشتمل عليه من قواعد مجحفة وانتهاكا واضحا لما ورد بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تدخل إيران طرفاً فيه.
- ضرورة العمل على استقلال القضاة وإلغاء المحاكم الثورية لتنفيذ محاكمات عادلة تمتثل للمعايير الدولية.